



قرار

بتاريخ 24 أكتوبر 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عد293دد في مادة التداير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "توب نات" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي 05 شارع الحبيب بورقيبة 4000 سوسة.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عد10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عد3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "توب نات" بتاريخ 07 أكتوبر 2016 والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف بث الومضة الاشهارية موضوع النزاع على مختلف وسائل الاعلام وسحبها من مواقع المدعى عليها على شبكة الأنترنت.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد 1659 دد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 11 أكتوبر 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "أوريديو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريديو تونس" حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة ضمن مراسلتها عد 1797 دد بتاريخ 19 أكتوبر 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن شركة "توب نات" تقدمت بتاريخ 05 أكتوبر 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد 377 دد تضمنت تظلمها من الومضة الاشهارية للعرض التجاري "fixie jdid" التابع لشركة "أوريديو تونس" والمنشورة على موقعها بشبكة "الفايسبوك" والواقع بثها على قناة الحوار التونسي مدعية مساس الومضة المذكورة بسمعتها التجارية، وانتهت إلى طلب القضاء بعدم مشروعية ممارسات خصيمتها بخصوص الومضة الاشهارية المستعملة في اطار ترويج العرض المذكور، كالإذن بإنهاء هذه الممارسات بإلزام خصيمتها بسحبها من جميع مواقعها الالكترونية ومختلف وسائل الاتصال.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت شركة "توب نات" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الومضة الاشهارية للعرض التجاري "fixie jdid" التابع لشركة "أوريديو تونس" والمنشورة على موقعها بشبكة "الفايسبوك" والواقع بثها على قناة الحوار التونسي مدعية مساس الومضة المذكورة بسمعتها التجارية ملاحظة استعمال خصيمتها لنفس علامتها التجارية مع تغيير بسيط يتمثل في إضافة حرف "S" للاسم التجاري التابع لها إضافة لادعائها استعمالها لنفس التقنيات التجارية المستعملة من قبلها والمتمثلة في :

- الموسيقى المستعملة كموسيقى انتظار التواصل مع مرشد الحرفاء.

- نفس الزي الخاص بأعوان المدعية وفاتوراتها وشكل عقودها.

- نفس الجهاز الذي تسوقه "modem" ونفس عنوانها على موقع الأنترنت.



مشددة على أن هذه الممارسات من شأنها الإخلال بمقتضيات المنافسة النزيهة نظرا لتمسكها باتباع خصيمتها لتقنية الأشهار المقارن، وانتهت إلى طلب القضاء بإيقاف بث الومضة الإشهارية موضوع المطلب على مختلف وسائل الإعلام وسحبها من مواقع المدعية على شبكة الأنترنت.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

- محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ محمد البشير بن الشيخ أحمد بتاريخ 05 أكتوبر 2016 تحت عدد 14580-د تضمن معاينة لمحتوى التسجيل الأشهاري المنشور على موقع التواصل الاجتماعي التابع لشركة "أوريدو تونس" والمتعلق بنوع جديد من الخدمات المسوقة.

- نسخة من عقد الاشتراك المعتمد لديها.

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية بخروج المطلب موضوع دعوى الحال عن اختصاص رئيس الهيئة مستشهدة بالبلاغ التوضيحي الصادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 12 أكتوبر 2016 والمنشور على موقعها الإلكتروني والذي وضحت فيه موقفها من مسألة الأشهار المقارن، وانتهت إلى طلب القضاء برفض المطلب لعدم الاختصاص الحكمي.

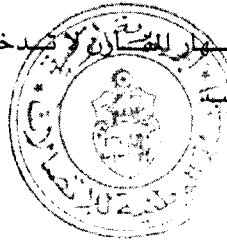
الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف بث الومضة الأشهارية المتظلم منها على مختلف وسائل الاعلام وسحبها من مواقع المدعى عليها على شبكة الأنترنت.

وحيث نظم المشرع مسألة الأشهار التجاري وحدد الهياكل المختصة بالنظر في المخالفات المرتكبة في هذا المجال بالقانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 المتعلق بطرق البيع والأشهار التجاري.

وحيث استقر فقه قضاء الهيئة على أن معيار تدخل الهيئة في مسألة الأشهار من عدمه يرتبط بمدى احترام المشغل لمبدأ الشفافية ووضوح التعريفات ضمانا لمصلحة المستهلك وبالتالي، فإن النظر في مسألة الأشهار المقارن تخرج عن مناط اختصاصها المحدد بمجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية، وأن كل تدخل من جانبها في هذه المسألة من شأنه أن يؤدي إلى التدخل في صلاحيات حولها المشرع إلى هياكل أخرى.

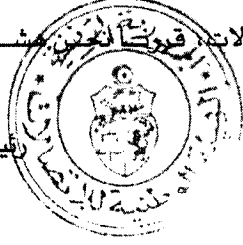
وحيث يستخلص مما سبق أن مسألة الأشهار المقارن لا تدخل تحت طائلة الاختصاص الحكمي للهيئة، واتجه تفرعنا على ذلك رفض المطلب



ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، **قررت اللجنة** هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
هشام بسباس



هشام بسباس

عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفة التلويذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات